

هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة ومفقر الدول النامية رؤية اقتصادية

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي
خبير - مجلس الوزراء - قطر
مارس 2008

المقدمة :

تعد مشكلة هجرة الكفاءات من الدول النامية وخصوصا الفقيرة إلى الدول المتقدمة صناعيا إحدى أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الساسة والاقتصاديين وأصحاب القرار ، بالنظر لما تشكله هذه الهجرة من نزيف مستمر للخبرات والكفاءات العالية ، وإلى التسرب المعاكس للتكنولوجيا من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . وأن مما لا يقبل الجدل أن لهذه المشكلة انعكاساتها الخطيرة على مسيرة التنمية في دول الجنوب التي تسعى لوضع برامج وخطط تنموية للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن حقبة طويلة من عهود الهيمنة الاستعمارية.

كما وتعد هجرة الكفاءات أو ما يطلق عليه بالنقل المعاكس للتكنولوجيا أحد أهم القضايا والظواهر والمسائل التي شغلت العالم خلال العقود الثلاثة المنصرمة ولا تزال مثار اهتمام الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية الأقل نموا ، علاوة على اهتمام المنظمات والهيئات الدولية المعنية بظاهرة نزيف الأدمغة كمعهد الأمم المتحدة للتدريب ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية والتي عقدت العديد من الملتقيات والمؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية التي ناقشت هذه الظاهرة من حيث الأسباب والآثار وسبل المعالجة .

كما استقطب موضوع الهجرات الدولية للكفاءات الكثير من الأبحاث والدراسات والمناظرات في السياسة والعلوم الاجتماعية ، حيث يعد الاحتفاظ بهذه العقول مسألة في غاية الأهمية للدول التي تنشأ التقدم والتنمية. لذلك عمدت الكثير من الدول النامية ككوريا الجنوبية وكولومبيا وماليزيا على سبيل المثال على تبني سياسات وإجراءات تحد من نزيف العقول وتساعد في استقطاب كفاءاتها التي تعيش في أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا ، وذلك إنطلاقا من رؤية القيادات الحاكمة في تلك الدول إلى أن رأس المال المعرفي / الفكري الذي يتجسد في عقول العلماء والمفكرين يشكل ركيزة النمو الاقتصادي والنهضة في مختلف الميادين التنموية ، فضلا على أنه يمثل عنصرا مهما في تعزيز تنافسيتها على الصعيد الاقتصادي العالمي .

أما على الصعيد الإسلامي والعربي ، فقد كان الاهتمام بموضوع الحد من نزيف الكفاءات ليس بمستوى الظاهرة ، حيث اقتصر على بعض الدول التي تبنت في سبعينات القرن الماضي (كالباكستان ، العراق ، ليبيا) بعض المبادرات في استقطاب الكفاءات الإسلامية والعربية للعمل فيها . وكذلك قيام كل من قطر والإمارات العربية المتحدة ببعض المبادرات التي تدعم الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة .

كما اقتصر اهتمام المنظمات والهيئات العربية والإسلامية على كل من منظمة العمل العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، والتي قامت باعداد دراسات وستراتيجيات للحد من هجرة الكفاءات العربية ، كما قامت المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) باعداد استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة في الغرب في تنمية الدول الإسلامية .

وسوف نحاول في هذا البحث دراسة ظاهرة هجرة الكفاءات من حيث حجمها وتركيبها وتأثيراتها على المسيرة التنموية في الدول النامية ، وتوضيح المكاسب التي تجنيها دول الشمال الغني

من استقطابها للكفاءات المهاجرة إليها ، وبيان الخسائر التي تلحق بالدول المصدرة للكفاءات وهي بلدان الجنوب الفقيرة ، كما وسنناقش أهم عوامل الجذب والطرْد التي تساعد على تفاعمها ، وتقديم المقترحات للحد من نزيف العقول الذي يكبد العالم النامي والإسلامي عشرات المليارات من الدولارات سنويا .

أولاً- مفهوم هجرة الكفاءات :

1- هجرة الكفاءات : نظرة تاريخية :

بالرغم من أن مصطلح هجرة الكفاءات لم يظهر إلا في ستينات القرن الماضي وهو من ابتداء الإنجليز نتيجة لفقدهم للكثير من العلماء والمهندسين والأطباء الذين هاجروا خارج بريطانيا خصوصا إلى الولايات المتحدة ، بيد أن هجرة العقول هي ظاهرة موجودة قدم الوجود البشري ، حيث تشير الشواهد التاريخية المستقاة من بناء الحضارة الإنسانية إلى أن العالم شهد عبر العصور المختلفة انتقال للكفاءات بين مناطقه المختلفة ، فقد وجدت في مدينة سوسة بشمال أفريقيا نقوش توضح أسماء العمال الأجانب المهرة الذين ساهموا في تشييد قصر الملك داريوس الأول من عام 521 إلى 485 قبل الميلاد (1).

كما ويشير التاريخ الإسلامي في عصره الذهبي أن الدولة الأموية والدولة العباسية كانت مركزاً لاستقطاب الكفاءات الأجنبية من أعاجم وأغريق ورومان ، حيث ساهم هؤلاء في إدارة شئون الدولة بما فيها جباية الضرائب وأمور الخزانة ، وتصميم البناء . كذلك شهدت العصر العباسي خصوصاً أثناء حكم المأمون نهضة علمية كبيرة ساهم بها العلماء المسلمين الذي قدموا من آسيا الوسطى وبلاد فارس لنيل المعارف في المدرسة النظامية والمدرسة المستنصرية في بغداد كالفارابي وابن سينا والرازي وأبن الهيثم والبيروني وغيرهم من العلماء والمفكرين والفلاسفة الذين وجدوا في بغداد المكان المناسب لترجمة أفكارهم إلى نظريات واكتشافات علمية في مختلف المجالات والميادين تشهد بها الدول الغربية اليوم .

كذلك شهدت أوروبا خلال العصور الوسطى انتقال واسع للعلماء والباحثين والدارسين بين جامعاتها من الدول التي كانوا يتعرضون فيها للاضطهاد والتعسف إلى الدول التي كانت تساند وتقدم وتدعم وتكرم جهود العلماء والمفكرين في البناء الحضاري والتنموي ، كذلك يمكن الإشارة أيضا إلى ما ساهم به الخبراء والعلماء الألمان والهولنديين والدنماركيين والفرنسيين في بناء روسيا القيصرية في عهد القيصر بطرس الأكبر من خلال تقديم المشورة في بناء السفن ، وإقامة جهاز الخدمة المدنية ، وشئون التربية والتعليم ، وتخطيط المدن ، والصحة والإصلاحات الاجتماعية .

إنطلاقاً مما تقدم نستطيع القول بأن ظاهرة هجرة الكفاءات هي ليست وليدة القرن العشرين ، ومحصورة في منطقة معينة من مناطق العالم ، بل هي موجودة قدم الوجود الإنساني، حيث شهدت البشرية موجات من الهجرة عبر العصور المختلفة ، لكن الأمر الجديد في هذا الظاهرة هو تصاعد حدتها أولاً ومن ثم إنعكاساتها الخطيرة على اقتصاديات البلدان المصدرة لها والتي هي بأمس الحاجة إلى تلك العقول في عملية البناء والتقدم والتنمية.

2- مفهوم هجرة الكفاءات وأنواعها :

شهد مصطلح هجرة الكفاءات عدة تعريفات من قبل بعض المختصين والمنظمات الدولية ، فيعرف المفكر العربي نادر الفرجاني هجرة الكفاءات بأنها انتقال الأفراد عالي التأهيل (عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه) من بلد ما لبلد آخر بغرض العمل والإقامة الدائمة (2). أما الياس زين فإنه يُعرف هجرة الكفاءات بأنها " نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والمرضى الاختصاصيات ، وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم

والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا ، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتاب والمؤرخين والسياسيين والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين وشتى الميادين الأخرى ، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية " (3).

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) هجرة الكفاءات بأنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا ، لأن هجرة الكفاءات هي فعلا نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج ، إلا وهو العنصر البشري . (4)

مما تقدم نستطيع القول بأن هجرة الكفاءات هي عملية انتقال الطاقات العلمية والتكنولوجية والفكرية (أطباء ومهندسين ، محاسبين، علماء الطبيعة والاقتصاد والاجتماع وأساتذة الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية ، بالإضافة إلى العمالة الماهرة والتقنيين العاملين في القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية) .

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من نزيف الكفاءات وكما يلي :

1- النزيف الخارجي للكفاءات :

وهو النمط الشائع في هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول الصناعية وهو الأكثر شيوعا من أشكال نزيف الكفاءات .

2- النزيف الداخلي للكفاءات :

ويتمثل بميل بعض العلماء في الدول النامية إلى المعيشة على هامش الحياة في بلدانهم ، وتوجيه جل اهتمامهم نحو العلم في حد ذاته والمعرفة من أجل المعرفة وليس من أجل تطوير سبل الحياة وتسخيرها لخدمة المجتمع عمليا ، وكل ذلك من أجل الحصول على جوائز أو تقديرات وهي هجرة عقول داخلية .

3- النزيف الأساسي للكفاءات :

ويتمثل في إخفاق بعض الدول النامية في الاهتمام بكفاءاتها الوطنية نتيجة للعديد من العوامل لعل من أبرزها نقص الإمكانيات وسوء التغذية الذي تعاني منه الأمهات والصغار في دول الجنوب ، علاوة على العوامل السياسية وحجب المعرفة لأن المعرفة تعنى الإلمام بالحقوق والدفاع عنها يعني النضال من أجل الحرية وترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان.(5)

ثانيا- حجم وتركيب الكفاءات المهاجرة :

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بهجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة صناعيا غير أن الدارس لأدبيات هجرة الكفاءات يلاحظ بأنه لا توجد بيانات دقيقة وشاملة حول أعداد الكفاءات المهاجرة وأماكن تواجدها وتوزيعها واختصاصاتها المختلفة على الصعيد العالمي بالرغم من محاولات بعض المنظمات والهيئات الدولية لإحصاء هذه الظاهرة.

ومن أجل التعرف على حجم الكفاءات المهاجرة من الدول النامية نرجع إلى بعض الدراسات والتقارير التي تناولت الموضوع والتي تعطي صورة تقريبية حول نزيف الكفاءات من دول الجنوب الفقير إلى دول الشمال الغني ، حيث تشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى أن الفترة ما بين (1960-1987) شهدت هجرة أكثر من (850) ألف كفاءة علمية من الدول النامية إلى الولايات المتحدة وكندا (6).

ولا يزال عدد الكفاءات المهاجرة بين مناطق العالم المختلفة في تنامي مطرد حتى يومنا هذا بسبب استمرار عوامل طرد الكفاءات من الدول النامية وعوامل جذب واستقطاب الكفاءات في الدول المتقدمة.

وقد أشارت إحدى الدراسات المقدمة إلى المؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد في مدينة بوابست الهنغارية عام 1999 بوجود (400000) عالم ومهندس من الدول النامية على الأقل يشتغلون في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (R&D) في الدول الصناعية مقارنة بما يقدر بنحو (1.4) مليون ممن لا يزالون يعملون في في موطنهم. (7)

ومن بوادر هجرة الكفاءات أيضا هجرة الطلاب ، فقد أفادت دراسة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بأنه في عام 2000 كان هناك نحو مليون ونصف طالب أجنبي يتابعون دراساتهم العليا في الدول الأعضاء بالمنظمة ، وقد جاء أكثر من 50% منهم من دول غير أعضاء . ويوجد في الولايات المتحدة (475000) طالب ، وفي المملكة المتحدة (223000) طالب ، وفي ألمانيا (178000) طالب، وفي استراليا (105000) طالب . ويطمح معظمهم إلى البقاء بصورة مؤقتة خلال فترة دراستهم فقط لكن نسبة كبيرة منهم تنتهي بالبقاء كمهاجرين دائمين .

وأن نسبة (47%) تقريبا من الخريجين الحاصلين على شهادة الدكتوراة المولودين أجنبيا يبقون في الولايات المتحدة مع أن النسبة تتغير فيما بين مختلف بلدان المصدر : ففي الفترة (1990-1999) كانت معدلات بقاء الخريجين الأجنبين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في مجالي العلوم والهندسة أعلى في عداد المهاجرين من الصين (77%) والهند (82%) والمملكة المتحدة (79%) منها في عداد القادمين من تايوان (57%) أو جمهورية كوريا (39%). (8)

وغالبا ما يتمتع المهاجرين إلى الولايات المتحدة القادمين من دول نامية مختلفة كثيرة بمستوى تعليمي يفوق مرتين مستوى أبناء بلدهم في الوطن (9).

جدول (1) المهاجرون إلى الولايات المتحدة بحسب مستوى تحصيلهم العلمي بالنسبة إلى زمر متعلمة مماثلة باقية في الوطن 2000 (نسبة مئوية)

البلد	المجموع	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
الصين	0.1	0.1	0.2	2.2
إندونيسيا	0.1	0.1	0.1	0.7
الفلبين	3.6	0.6	2.2	11.7
كرواتيا	1.2	0.4	1.2	4.7
تركيا	0.2	0.1	0.4	1.3
البرازيل	0.2	0.1	0.5	1.1
كولومبيا	2.1	0.4	4	9.9
الدومينيكان	12.9	5.3	42.4	24.8
السفادور	24.3	12.4	114.8	39.5
غواتيمالا	7.6	3.8	29.9	25.8
جامايكا	33.3	4.7	40.9	367.6
المكسيك	13.3	10.8	17.2	16.5
بيرو	1.8	0.3	2.5	4.2
مصر	0.3	0.1	0.2	2.3
تونس	0.1	0.1	0.3	1.3
بنغلاديش	0.1	0.1	0.3	2.3
الهند	0.2	0.1	0.2	2.8
باكستان	0.3	0.1	0.5	6.4
سري لانكا	0.2	0.1	0.1	5.6

السودان	0.1	0.1	0.3	3.4
---------	-----	-----	-----	-----

Source: R.H Adams, International Migration Remittances and the Brain Drain: study of 24 labor-exporting countries, Working Paper No. (3069), 27 May, 2003

يلاحظ من الجدول أعلاه بأنه يوجد على سبيل المثال في الولايات المتحدة جامايكيون تلقوا تعليماً عالياً أكثر بمقدار (3.7) مرات عن الموجودين في الوطن الأم في عام 2000. وطبقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة يعيش في الخارج ثلث خريجي المعاهد فيما يخص 40% من الدول الأفريقية. كما وأشار تقرير للبنك الدولي لعام 2007 إلى أن 75% من حملة المؤهلات العليا في أفريقيا يعيشون في دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. كما تعاني دول أوروبا الشرقية من هجرة العقول إلى إيرلندا والمملكة المتحدة، فعلى سبيل المثال فقدت جمهورية ليتوانيا (100) ألف من الكفاءات العلمية والفنية منذ عام 2003. (10)

كما ذكر تقرير السياسة الدولية والأمن الصادر عن الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في عام 2007 إلى أنه في بعض أقسام جامعة بكين وجد بأن نحو (76%) من الطلبة هاجروا إلى الولايات المتحدة في الوقت الذي تحتاج فيه الصين بشدة إلى العقول المثقفة والأيدي العاملة. كما وأشار التقرير إلى أنه منذ عام 2002 ذهب أكثر من (100) ألف شخص للدراسة في الخارج ولكنهم اختاروا عدم العودة إلى الصين مما يشكل خسائر مادية، علاوة على خسارة سوق العمل الصيني لأصحاب المؤهلات والخبرة. (11)

وتشير إحصائيات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى أن هناك أكثر من مليون أفريقي حاملين شهادات عليا في الدول الغربية، كما وتقدر إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بخصوص الدول العربية والأفريقية بأن (54%) من الأطباء و (26%) من المهندسين و (17%) من أصحاب الشهادات العلمية العليا المتخرجين من الجامعات والمعاهد العربية والأفريقية يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا. وأن نصف الطلبة الأفارقة والعرب الذين يتابعون دراستهم بالخارج لا يعودون إلى دولهم.

ويشير جدول (2) إلى أن نسبة المهاجرين من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذوي المهارة إلى دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في عام 2000 تراوحت بين 14.1% بالنسبة للقادمين من الجزائر وحوالي (70%) بالنسبة للقادمين من قطر و (36.6%) للقادمين من العراق، ومن الملفت للنظر أن هذه النسب تكون عالية وسط القادمين من الدول الغنية بالنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول (2) المهاجرون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي حسب مستوى التعليم في عام 2000 (نسبة مئوية)

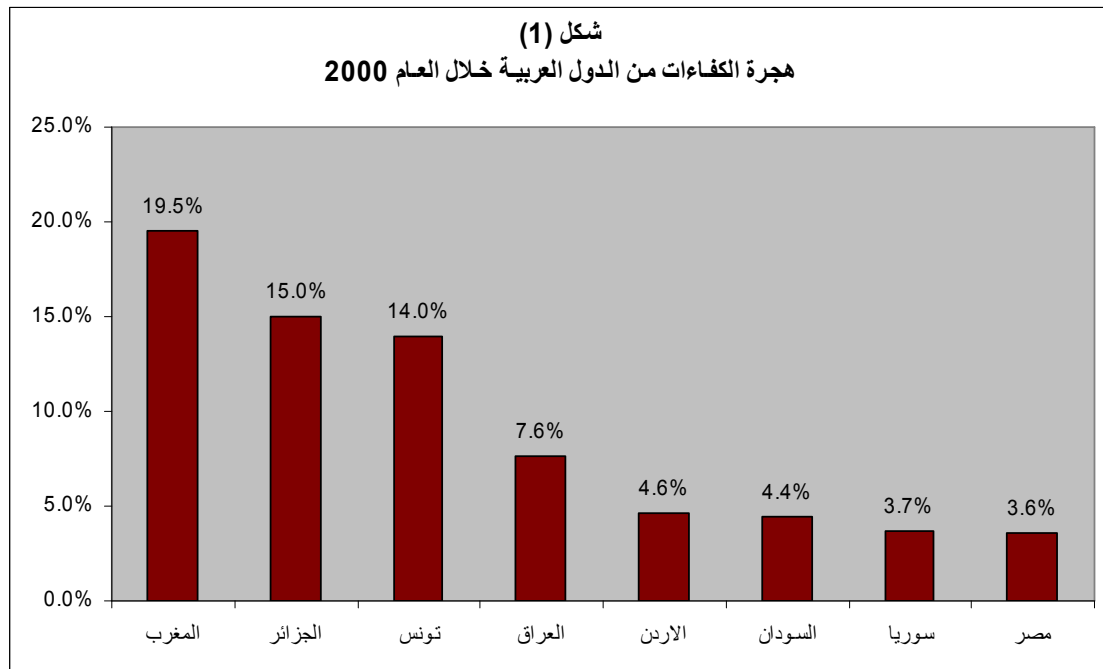
المجموع	مهارة عالية (13 سنة وأكثر في المدرسة)	مهارة متوسطة (9-12 سنوات في المدرسة)	مهارة قليلة (أقل من 8 سنوات في المدرسة)	البلد
100.0	14.1	9.2	76.7	الجزائر
100.0	58.9	22.9	18.3	مصر
100.0	58.6	24.5	17.0	إيران
100.0	38.6	26.6	34.8	العراق
100.0	57.7	27.6	14.7	إسرائيل
100.0	55.6	28.0	16.4	الأردن
100.0	67.9	20.2	11.9	الكويت

100.0	44.5	25.1	30.4	لبنان
100.0	54.1	23.0	22.9	ليبيا
100.0	12.9	16.5	70.6	المغرب
100.0	62.7	15.4	21.9	عمان
100.0	69.6	15.2	15.2	قطر
100.0	64.6	22.0	13.4	السعودية
100.0	44.3	24.7	31.0	سوريا
100.0	14.9	12.1	73.0	تونس
100.0	67.4	15.8	16.8	الإمارات العربية
100.0	55.1	29.1	15.8	فلسطين
100.0	34.5	31.9	33.7	اليمن

Source: UN, Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa.2006, P.9

أما الكفاءات العربية الحاصلة على التعليم الجامعي والمهاجرة إلى دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فقاربت المليون نسمة وفقا لبيانات عام 2000 . ويشكل هذا العدد (5.2%) من مجموع الكفاءات التي ولدت خارج دول هذه المنظمة البالغ (9%) من مجموع المتحدرين من دول أخرى . وحسب هذه البيانات ، يتفاوت وجود الكفاءات العربية المهاجرة بين بلد وآخر من بلدان الاستقبال ، فقد استقبلت فرنسا (40%) من الكفاءات العربية المهاجرة إلى أوروبا تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (23%) ، في حين استقبلت كندا (10%) فقط نظرا لتبنيها سياسات للهجرة أكثر انتقائية ، واستقبلت استراليا 4% فقط وإسبانيا 3.6% ، وإيطاليا 2.6% . (12)

ويوضح الشكل (1) هجرة الكفاءات العربية إلى بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في الميدان الاقتصادي لعام 2000

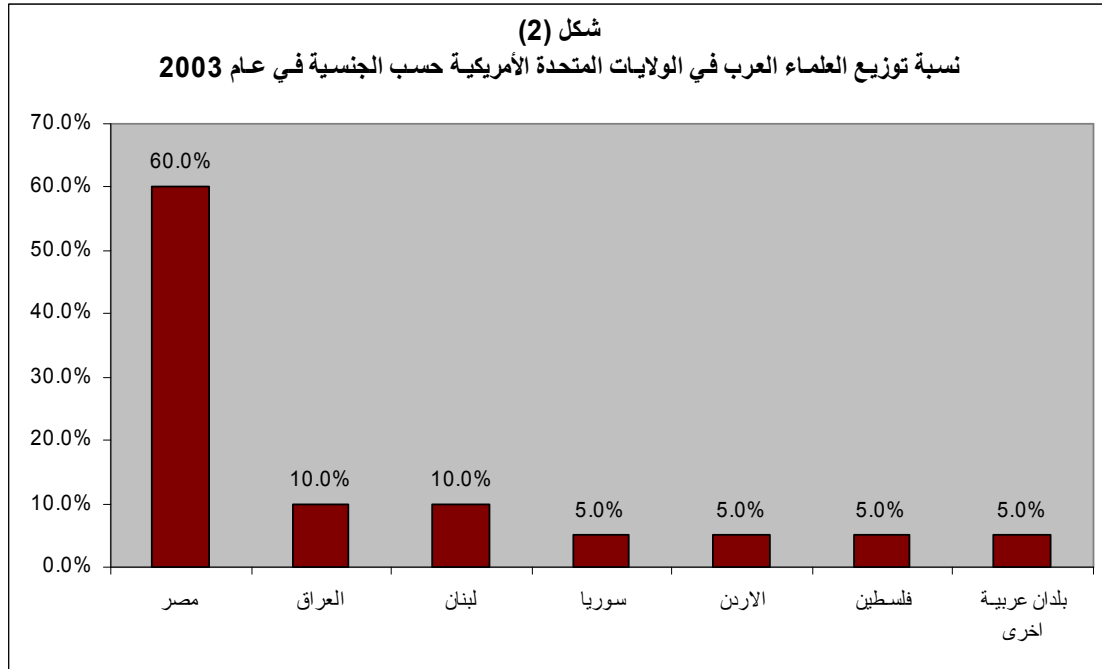


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

OECD, Database on Foreign-born and Expatriates, October, 2006(www.oecd.org)

يتضح من الشكل أعلاه أن نسبة كبيرة من إجمالي حاملي الشهادات الجامعية تهاجر من تونس والجزائر والمغرب إلى دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، فنسبة الكفاءات المهاجرة من المغرب تخطت (19%) من مجموع الكفاءات ، تليها الجزائر بنسبة (15%) ، وتونس بنسبة (14%) .

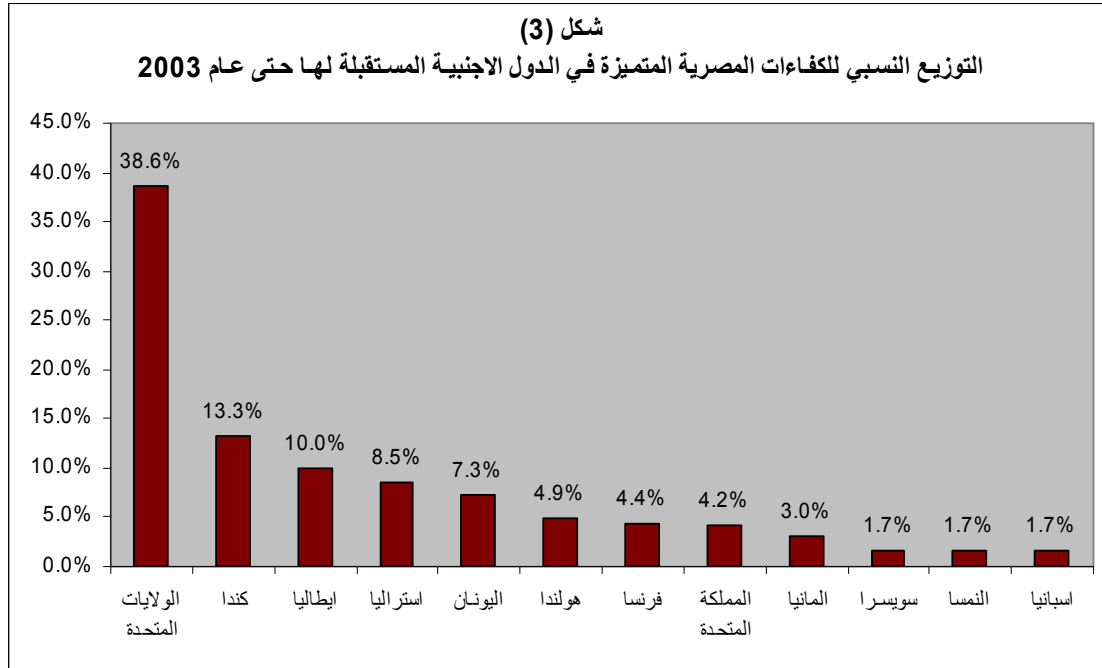
وتشير احصاءات منظمة العمل العربية وبعض المنظمات المعنية بهجرة الكفاءات إلى أن الوطن العربي يساهم بـ (31%) من هجرة الكفاءات من الدول النامية ، وإن (50%) من الأطباء و(23%) من المهندسين ، و(15%) من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بصفة خاصة وأن (54%) من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلدانهم . ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا نحو (34%) من مجموع الأطباء العاملين فيها ، وإن ثلاث دول غربية غنية هي أمريكا وبريطانيا تتصيد ما يناهز (75%) من المهاجرين العرب . وأن مصر لمفردها قدمت وحدها في السنوات الأخيرة (60%) من العلماء والمهندسين إلى الولايات المتحدة ، فيما كانت مساهمة كل من العراق ولبنان (10%) ، بينما كانت مساهمة كل من سوريا والاردن وفلسطين (5%) ، والشكل التالي يوضح ذلك



المصدر ، من إعداد الباحث بالاعتماد على :

إبراهيم قويدر فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى: هجرة العقول العربية ، 2007(www.libya.alyoum) ويلاحظ أنه في الوقت الذي تخسر فيه الدول العربية وفي مقدمتها مصر من ظاهرة هجرة الكفاءات ، فإن إسرائيل تستفيد من هذه الظاهرة نتيجة هجرة الكفاءات القادمة إليها من دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الغربية . وتعد مصر الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات في الكم المطلق ، ففي الولايات المتحدة يعيش حوالي (318) ألف كفاءة مصرية ، وفي كندا (110) ألف ، وفي استراليا (70) ألف ، وفي بريطانيا (35) ألف ، وفي فرنسا (36) ألف ، وفي ألمانيا (25) ألف ، وفي

سويسرا (14) ألف ، وفي هولندا (40) ألف ، وفي النمسا (14) ألف ، وفي إيطاليا (90) ألف ، وفي إسبانيا (12) ألف ، وفي اليونان (60) ألف ، وتحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من الكفاءات والعقول المصرية بنسبة (39%) ، تليها كندا بنسبة (13.3%) ، ثم إيطاليا بنسبة (10.9%) والشكل التالي يوضح ذلك .



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، القاهرة، 2003
و غالباً ما تكون العقول المهاجرة من الدول النامية من الفئة الأكثر تعليماً بين السكان ، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها تحيز الدول المستقبلية لصالح الأيدي العاملة المتعلمة والماهرة من خلال سياسات تعتمد على الانتقائية من المهاجرين ، عدم وجود معوقات وقيود على هجرة المتعلمين ، وخاصة فيما يرتبط بتمويل عملية الهجرة أو الإنفاق عليها ، ومنهم من يعود للهجرة ثانية بسهولة أكثر .

ثالثاً- آثار هجرة الكفاءات على التنمية في دول الجنوب :

تشكل ظاهرة هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ظاهرة سلبية ، وذلك باعتبارها تمثل تحطيم لكافة التحركات الهادفة إلى تحقيق متطلبات التنمية والتقدم التكنولوجي المطرد، الأمر الذي يجعل الفجوة العلمية والتكنولوجية والتنموية بين عالم الجنوب وعالم الشمال تزداد عمقا وشمولاً .

وتؤكد العديد من الدراسات الدولية إلى أن هجرة الكفاءات من الدول النامية تلحق خسائر متعددة الأبعاد بتلك الدول . وهذه الخسائر تنجم عن إهدار ما انفق على إعداد تلك الكفاءات ، وإضاعة الفرص التي كان يمكن تحقيقها لو أنها استقرت في دولها وساهمت في تنميتها ، والتكلفة المرتفعة للاستعاضة عن الخبرات المهاجرة بخبرات ماهرة من الخارج عند الحاجة إليها .

وتتجسد الآثار السلبية لهجرة الكفاءات بجملة الخسائر على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، ويقف على رأسها خسارة رأس المال البشري الذي يسبب مشاكل للتنمية ، تتمثل باضمحلال القاعدة التكنولوجية التي تستند عليها. وبالمقابل تتحول هذه الخسائر إلى مكاسب للطرف المهاجر إليه .

وتتمثل الخسارة الأولية للدول التي تهاجر منها الكفاءات في التكلفة التاريخية التي يتكبدها المجتمع في سبيل تكوين وتعليم المهاجر بصورة مباشرة أو غير مباشرة حتى وقت الهجرة . وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل ، حصول بلد المهجر على مكسب أولي يعادل التكلفة التي كان سيتكبدها لو كان المهاجر إليه قد تكون أساسا داخل حدوده . ولا يتساوى هذا المكسب بالضرورة مع التكلفة التاريخية للمهاجر في بلد الأصل .

وتشير دراسة صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن الدول النامية قد خسرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي ما قيمته (50) مليار دولار ، وهذه تمثل القيمة الاستثمارية المقدره للكفاءات المهاجرة من الدول النامية إلى كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ، وتفوق هذه القيمة حجم المساعدات المالية الرسمية التي قدمتها هذه الدول إلى الدول النامية التي لم تتخطى (46) مليار دولار . (13)

وأشارت أحد الدراسات إلى أن الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات العلمية في الدول العربية والإسلامية تقدر بحوالي (600) مليار دولار متمثلة في تكاليف إنفاق تلك الدول على توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لأبنائها خلال تواجدهم بالوطن قبيل الهجرة ، بالإضافة إلى تكلفة عدم مشاركة هذه الكفاءات في تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية بالدول العربية والإسلامية . وطبقا لتقديرات البنك الدولي فإن الدول الإفريقية تتكبد خسائر اقتصادية تقدر بنحو (4) مليار دولار سنويا بسبب استخدامها لـ (100) ألف موظف أجنبي بسبب فقدانها لثالث عمالتها من المهنيين المهرة خلال العقود القليلة الماضية . وتتكلف الدول الإفريقية (100) ألف دولار لإعداد الفرد الواحد من الكفاءات المهاجرة ، إذ أن المبعوث للحصول على الدكتوراه في الطب الإكلينيكي يكلف مصر مثلا (750) ألف جنيه ، بمعنى آخر فإن مصر خسرت (50) مليار دولار بسبب عمليات هروب الكفاءات ، أي أن الدول الصناعية الغربية وعن طريق استقبال المهاجرين تحصل من مصر على أكثر من ديونها لها. (14)

وأشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الهند تخسر سنويا حوالي (2) مليار دولار نتيجة لهجرة المهنيين من ذوي الخبرة إلى الولايات المتحدة . ومن المتوقع أن يهاجر من الهند 100 ألف من العقول والأيدي العاملة المدربة خلال السنوات الثلاثة المقبلة ، مما سيضاعف من حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الهندي . (15)

كما وتشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن الخسائر التي منيت بها الدول العربية من جراء هجرة الكفاءات العربية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي قد قاربت (11) مليار دولار . وإن الدول الغربية هي الرابح الأكبر من (450) ألفا من العقول العربية المهاجرة ، وأن الخسائر الكلية التي يتكبدها الاقتصاد العربي من جراء هذه الظاهرة تقدر بحوالي (200) مليار دولار . (16)

وتشير دراسة حديثة تناولت الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات إلى أن هجرة الكفاءات المصرية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة والتي تقدر بنحو (50.4%) من إجمالي العمالة المهاجرة قد كبدت الموازنة العامة للدولة خسارة في الاستثمارات المنفقة على التعليم الحكومية بما يتراوح ما بين (43.01) مليار جنيه و (62.349) مليار جنيه خلال الفترة من (1962-2000) ولا تشمل هذه التقديرات موارد إنفاق الأسرة على التعليم الخاص والإنفاق المكمل للإنفاق العام . (17)

وتوضح دراسة أخرى إلى أن استثمار علم وموهبة العالم المهاجر يعود على الاقتصاد الأمريكي بعائد مالي قدره (314) ألف دولار ، كما أن حامل شهادة الدكتوراه في العلوم يعادل رأس مال موظف بمقدار (600) ألف دولار . (18)

وأشار ريفين برينز في كتابه **القرن المالي** : إذا افترضنا أن تعلم أحد المهاجرين العرب يكلف بلده في المتوسط عشرة آلاف دولار ، فإن ذلك يعني تحويل (18) مليار دولار من الأقطار الإسلامية إلى الولايات المتحدة وأوروبا كل عام . (19)

ويمكن أن تحرك هجرة الكفاءات حلقات مفرغة تبطيء سرعة التنمية , فعلى سبيل المثال , تقود هجرة الأطباء والمرضى الأفريقيين إلى إضعاف القطاع الصحي في وقت تزداد فيه الحاجة إلى الرعاية الصحية بسبب مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز والمبادرات المتخذة في الأونة الأخيرة لتحسين معدلات المناعة. فالهجرة لا تترك وبخاصة للمناطق الريفية إلا قلة من الموظفين في مجال الرعاية الصحية، كما أنها تزيد من أعباء العمل على عاتق الموظفين الباقين وقد تبطيء عجلة التغيرات في نظام الرعاية الصحية. ولدى دول مثل جاميكا وغانا أطباء مدربون محليا يعملون خارج البلدين أكثر مما لديهما في الداخل .

وتسبب هجرة الكفاءات أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أنها تخلق نقص في الكوادر العلمية المطلوبة لتحقيق التقدم ، وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة في مستوى الرفاهية، وفي عدم حصول الدولة على أي مردود نظير ما صرفته على تعليم هؤلاء الأفراد ، علاوة على أنها تسهم في تناقص قدرة هذه الدولة في إعداد المؤهلين التي تتطلبهم خطط وبرامج التنمية المحلية ، حيث أن هجرة الكفاءات العلمية تحرم الجامعات والمؤسسات التعليمية والتأهيلية من الكوادر التي يكون بإمكانها أن تعمل على إعداد المؤهلين محلياً . وتسهم أيضاً في خفض المستويات التعليمية في الدولة وإرهاق الأجهزة الحالية المؤلفة من الفنيين والهيئات العلمية سواء أكان في الجامعات أو مؤسسات الدولة ، بازدياد الأعباء عليها مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية ، وانخفاض المردود وانتشار روح اللامبالاة ، ونمو العقلية الروتينية ، وفتور الحماس للتجديد والتطور ، وعدم القدرة على إنشاء مراكز للأبحاث العلمية أو التوسع القائم فيها ، واضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات الأجنبية من الخارج لتلافي النقص الحاصل من جراء هجرة العقول ، وبذلك تصبح هذه الظاهرة خسارة و كارثة اقتصادية وتكنولوجية فادحة ، فعلى سبيل المثال يوجد الآن أكثر من ألفي طبيب عراقي في بريطانيا ممن كلف الدولة العراقية تدريس الواحد منهم (47) ألف دولار في سببغيات القرن العشرين ، مما يعني أن خريجة الدولة خسرت أكثر من (100) مليون دولار .(20)

أن الخسارة الحقيقية لهؤلاء ليست مالية لان التعويض وارد في هذه الحالة ، بل بشرية ، فتعويض العقول صعب للغاية ويتطلب عقود من الزمن ، ولنا أن نتخيل حجم المأساة مع استمرار مسلسل التقتيل والتهجير لهذه العقول في الداخل ومحاوله استقطابها والأفاده من خبراتها في الخارج . وعلى أية حال فإن ما هو هبة من السماء لدول الشمال قد يكون مدمراً لدول الجنوب الأكثر فقراً. وربما لا يكون تأثير هجرة العقول محسوساً أكثر مما هو محسوس في النظم الصحية الهشة فعلا في الدول النامية . فبينما تقع الآن أفريقيا جنوب الصحراء تحت وطأة أعلى عبء من الأمراض المعدية في العالم (25%) ، فإنها لا تستبقي إلا (1.3%) من العاملين في مجال الرعاية الصحية . وفي بعض الدول حدث استنزاف شديد لأعداد الممرضات والأطباء المتوافرين .

ويتبين من عمليات مسح أجرتها منظمة الصحة العالمية مؤخراً أن نية الهجرة مرتفعة بالذات بين العاملين في مجال الصحة في أشد المناطق نكبة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، وتبلغ هذه النسبة (68%) في زامبابوي و(26%) في أوغندا . وتفيد اللجنة المعنية بالهجرة الدولية أن عدد الاطباء الملاويين الذي يعملون حالياً في مدينة مانشستر بشمال إنكلترا أكبر من عدد الأطباء الذين يعملون في ملاوي كلها. وفي زامبيا لا يوجد سوى (50) طبيباً فقط من أصل (600) طبيب تم تدريبهم منذ الاستقلال . (21)

ويختلف الأثر الذي تحدثه هجرة المتعلمين بين بلد وآخر من دول الإرسال . ففي تركيا ، مثلاً تقارب نسبة المهاجرين المتعلمين النسبة الباقية في المجتمع الأصلي ، والتي غالباً ما تكون في حدود (10%) . وفي هذه الحالة لا يكون أثر هذه الهجرة في حالة مصر حيث يشكل المهاجرون المتعلمون (60%) من مجموع المهاجرين المصريين ، بينما يشكل المصريون الحاصلون على تعليماً

(15%) في بلدهم . أما عندما تكون نسبة التعليم مرتفعة في بلد مثل الهند أو الصين ، فيكون الأثر السلبي لهجرة المتعلمين أقل وقعا. (22)
وصفوة القول فإن أهم الانعكاسات السلبية لهجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة تتمثل بالآتي :

- 1- فقدان الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول التي تصب لمصلحة الدول المتقدمة في الوقت الذي تحتاج برامج وخطط التنمية في الدول النامية لمثل هذه العقول في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والتخطيط والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
- 2- تبيد الموارد الإنسانية والمالية التي انفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها بلدان الشمال الغني بدون مقابل .
- 3- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول النامية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعلماء المهاجرين في الدول المتقدمة.

رابعا- هجرة الكفاءات بين عوامل الطرد من الدول النامية وعوامل السحب من الدول المتقدمة:
يحاول وليم غليزر في دراسته المعنونة هجرة الكفاءات : " ما نعرف عنها وما نحتاج إلى معرفته " والتي أعدها لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن يحدد دوافع هجرة الكفاءات من خلال تسليط الضوء على المهاجر والبلد المضيف بما يقدمه من إغراءات للهجرة . أما المواطن الأصلي فإن له دور سلبي ، لعدم قيامه بتأمين الظروف والشروط المادية والمعنوية التي تحتاجها الكفاءات . ويعطي مثالا هنا عن دوافع الطلاب للهجرة وقرار الدراسة بالخارج ومتابعة الاختصاص ، وماهية روابط ولاء الطلاب بالمواطن الأصلي ، والدور السلبي له في عدم تأمين ما يمكنهم من الدراسات العليا ومتابعة الاختصاص. (23)

وتعد أسباب الهجرة ودوافعها ونتائجها مترابطة مع بعضها البعض ، ويشير هاريسون إلى أن هجرة الكفاءات قد فسرت بمدرستين هما :

- المدرسة الفردية : والتي تعالج أسباب الهجرة من منظور فردي يتعلق بشروط العمل وامتيازاته وحقوقه .
 - مدرسة يمكن اعتبارها ظاهرة دولية ، وترتبط بتدهور الحياة المدنية ، أي تدني الأحوال السياسية والقانونية وتردي الخدمات والأحوال المعيشية .
- ويمكن القول أن هناك عدة أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية مسؤولة عن تسرب الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، وهذه العوامل تكون مجتمعة منظومة من عوامل الدفع والسحب ، عوامل الدفع موجودة داخل دول النامية ، وعوامل السحب موجودة داخل الدول المتقدمة.

أ- عوامل الدفع :

ترتبط هذه العوامل بالظروف السائدة في الدول النامية والتي تقف في مقدمتها ظاهرة التخلف بأبعادها المختلفة . ويمكن إيجاز عوامل دفع الكفاءات للهجرة إلى الخارج بما يلي :

1- الأسباب الاقتصادية :

تعد الأسباب الاقتصادية في مقدمة الأسباب التي تفسر نزيف الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، فالأوضاع الاقتصادية في دول الإرسال لا تسمح بأن يتقاضى ذوي الكفاءات ما يناسب مستواهم العالي من التأهيل والتدريب والأداء ، حيث تعد الرواتب والأجور التي يتقاضاها العلماء والمهندسين والأطباء والاختصاصيين منخفضة جدا في أغلب الدول النامية ، الأمر الذي يجعل البعض منهم يعمد على العمل خارج أوقات الدوام الرسمي وفي أعمال قد لا تتناسب مع الاختصاص في سبيل توفير دخل إضافي للراتب لمواجهة أعباء المعيشة والتي تشهد ارتفاعا كبيرا بسبب ظاهرة التضخم المتمثلة في ارتفاع الاسعار .

وعلاوة عن تدني الأجور فإن بنى الإنتاج غير قادرة على استغلال واستخدام القدرات الإنتاجية ، وهي مسائل ناتجة عن ، وفي الوقت ذاته تساعد على تعميق ظاهرة التخلف الاقتصادي والحرمان مما يجعل مجتمعات العالم النامي غير قادرة على الاستفادة من القدرات البشرية الضخمة الموجودة فيها. يضاف إلى ذلك انعدام التخطيط العلمي السليم في تلك الدول ، بحيث يجد ذوي الاختصاصات العالية أنفسهم معزولين لا يجدون الإطار المناسب الذي يستطيعون أن يعملوا ضمنه والذي يستطيع الاستفادة من قدراتهم .

2- الأسباب السياسية :

يشكل الواقع السياسي عنصراً مهماً من العناصر المسببة لهجرة الكفاءات وهذا ما يمكن ملاحظته في أغلب الدول النامية والإسلامية التي تعاني من اضطرابات سياسية وعدم الاستقرار السياسي ، وحروب أهلية تطول أهل العلم والمعرفة ، الأمر الذي يدفع ذوي الكفاءات والمهارات إلى الهجرة خارج الوطن . فمشكلة حقوق الإنسان لم تحل في العديد من الدول النامية ، فضلاً عن قضايا حرية الرأي والتعبير التي تعاني من تقييدات وقمع ، وهي مسائل ذات أهمية كبيرة يحتاج فيها الباحث إلى الحرية في البحث والتحقيق وتعيين المعطيات وإصدار النتائج .

ويشكل الوطن العربي مثلاً صارخاً للهجرة بسبب الواقع السياسي خصوصاً بعد نكسة الخامس من حزيران عام 1967 ، والحرب الأهلية اللبنانية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، والحرب الأهلية في الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين ، والحرب الأهلية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 والتي ساهمت في تهجير خيرة العقول العراقية من مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية ، علاوة على حملة التقتيل والتهجير التي تمارسها الميليشيات الظلامية والتي راح ضحيتها قرابة (286) أستاذاً جامعياً وفقاً لدراسة بعنوان (محنة الأكاديميين العراقيين) التي قدمت لمؤتمر مدريد الدولي عام 2006 حول اغتيال الأساتذة الجامعيين بالعراق .

(24)

4- الأسباب الاجتماعية :

وتتمثل الأسباب الاجتماعية بسيطرة العادات والتقاليد والإيمان بالعقريّة المطلقة للخبرات الأجنبية ، مقابل التشكيك وعدم الثقة بقدرات الخبراء والاختصاصيين المحليين ، ويشكل هذا الموقف عنصر دفع للكفاءات الوطنية إلى الخارج ويسهل إحلال الخبراء الأجانب مكانها والذين يكفون اقتصادات النامية الكثير من الأموال .

ويلاحظ اليوم وفي الكثير من الدول العربية والإسلامية الاعتماد الكبير على الخبرات الأجنبية في تنفيذ العديد من البرامج والخطط ووضع السياسات والاستراتيجيات ، الأمر الذي يصيب الكفاءات الوطنية بالاحباط بالرغم من أنها الأقدر على تشخيص الواقع وتقديم الحلول من الخبراء الأجانب الذي أغلبهم لا يعرف حقائق البيئة والمجتمع والاقتصاد في الدول النامية .

5- الأسباب الأكاديمية والتعليمية :

تتمثل الأسباب الأكاديمية بانعدام الحرية الأكاديمية خصوصاً في الدول النامية التي تحكمها أنظمة ثيوقراطية أودكتاتورية قائمة على هيمنة الحزب الواحد ، وتجميد حركة البحث العلمي ، نتيجة لترأس الجامعات ومراكز الأبحاث لبعض العناصر غير الكفوءة والتي تقلدت المناصب على أساس الولاء القبلي أو الحزبي أو الطائفي ، وغياب العناصر البحثية الكفوءة عن المراكز القيادية في مجال البحث العلمي . بالإضافة إلى عدم توفر المناخ العلمي المناسب للبحث نتيجة لتدني الإنفاق على

البحث العلمي والتطوير والذي لم يتخطى 1% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية ، في حين وصل في الدول المتقدمة إلى نحو 2.4% خلال الفترة (2000-2005). (25)

كما وأن تخلف النظم التعليمية السائدة ومناهجها وطرقها وأساليبها تعد في مقدمة الأسباب التعليمية التي تدفع بهجرة الكفاءات ، حيث أن البيئة التعليمية السائدة في أغلب الدول النامية لا تتيح للكفاءات أن تبذل وتطور بالشكل الذي يسهم في بناء الطاقات البشرية المؤهلة تأهيلا علميا متميزا ، وبالتالي يضطرون إلى الهجرة لدول الشمال التي يتيح فيها النظام التعليمي أمام الكفاءات المهاجرة كي تطور نفسها ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مسيرة التقدم في تلك الدول.

ب- عوامل السحب :

ترتبط عوامل السحب بالأوضاع السائدة في الدول المتقدمة صناعياً التي تتسرب إليها العقول من الدول النامية ، وتتمثل هذه العوامل بما يلي: (26)

1- توفر الفرص العادلة والمتكافئة للبحث العلمي :

إن نجاح الدول المتقدمة سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة أو اليابان أو كوريا الجنوبية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إنما يرجع إلى توفير البيئة المناسبة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لكافة المشتغلين في الجامعات ومراكز الأبحاث المستقلة أو التابعة للقطاع العام والخاص بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية أو الجنس أو اللون ، المسألة التي تتيح الفرصة أمام الكفاءات المهاجرة على تفجير طاقاتها الإبداعية في مختلف المجالات والميادين العلمية ، وخير دليل على ذلك حصول العديد من أبناء الدول النامية الذي استقروا في الدول المتقدمة على مراتب علمية عالية أهلتهم للحصول على جوائز نوبل ، على سبيل المثال عالم الكيمياء المصري أحمد زويل وعالم الاقتصاد الهندي لآماتيا سنغ وعالم الاقتصاد آرثر لويس من جزر الأنتيل في أمريكا اللاتينية.

2- التشريعات والقوانين المشجعة للهجرة :

رغم وقوف الدول المتقدمة بوجه هجرة مواطني الدول النامية إليها ، غير إنها تتبنى سياسات مخططة ومدروسة لأجذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول والذين يتمتعون بخبرات متميزة ، وعلى سبيل المثال ، إصدار الكونجرس الأمريكي تشريعا في عام 2000 يحمل اسم " موارد تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين والزعماء التجارية " يهدف إلى المساعدة على تمتع الولايات المتحدة بالتفوق التكنولوجي بواسطة منح أفضلية للأجانب حاملي الشهادات العليا في الرياضيات والعلوم والهندسة والتكنولوجيا . وكان حصاد هذا التشريع أن ازداد بطاقات الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من 90 ألف في السنة إلى 210 ألف. (27)

وقد حذت دول أخرى حذو الولايات المتحدة مما اعتبره البعض " سرقة العقول "

3- الأجور المرتفعة والعلاوات والمكافآت :

تشكل المرتبات والأجور العالية والامتيازات التي يحصل عليها العلماء والمهندسين والأطباء وغيرهم من الكفاءات العلمية في الدول المتقدمة أحد أهم عوامل السحب أو الجذب التي تدفع العقول الموجودة في دول النامية للهجرة إلى الدول المتقدمة .

4- الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي :

تتسم النظم السياسية في أغلب الدول المتقدمة بظاهرة الاستقرار السياسي نتيجة لسيادة وتطبيق الآليات الديمقراطية في إدارة الشؤون السياسية في البلاد ، التي تتيح للجميع التعبير عن رأيه وبكل حرية وشفافية، فضلا عن إتاحة الفرصة أمامه لتحقيق طموحاته العلمية في ظل أجواء تتسم بالشفافية والمنافسة العلمية الشريفة .

كما أن التقدم الاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة والذي يساعد في توفير مستوى معاشي ممتاز وضمانات اجتماعية ، وتوفير جميع وسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهيلاته تشكل إغراءاً قويا للعقول الموجودة في الدول النامية للتسرب والانتقال للعمل في الدول المتقدمة.

وصفوة القول ، فإن أغلب الدراسات التي عالجت إشكالية هجرة العقول أجمعت على سببين رئيسيين لهجرة الكفاءات ، أولهما يتعلق بضعف الامكانيات والبنيات للتمكن من ممارسة ما تعلمه المرء ، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي ، وثانيهما يكمن في التضيق على حرية التعبير وسيادة الخوف الذي لا يسهل على الابتكار والابداع .

رابعا- سبل مواجهة هجرة الكفاءات :

تقوم العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية ببعض الجهود لمواجهة نزيف الكفاءات، ومن هذه المنظمات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسيكو) ، والتي أعدت خطة عمل للحد من هجرة الكفاءات العلمية من دول العالم الإسلامي ، تم اعتمادها في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي الذي عقد في نوفمبر 2006 بدولة الكويت .(28)

وتعتمد الخطة على تحليل أسباب الهجرة وآثارها على البلد الأم ، وتركز خاصة على الأسباب الاقتصادية والأكاديمية ، ومن بينها ضعف الموارد المالية ، وهشاشة الإطار الأكاديمي ، وغياب جامعات من طراز رفيع ، والمكانة المتردية للعلم والعلماء في المجتمع . وأبرزت الخطة العوامل التي تتسبب في هجرة العقول في العالم ، وفي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة خاصة ، وتشمل الفوارق في الدخل النسبي المتوقع بين الدول المصدرة للعمالة والدول المستوردة لها، ووفرة فرص أفضل للعمل في الدول المستوردة للعمالة .

وتبين الخطة من خلال تحليل العلاقة بين هجرة الكفاءات وبعض مؤشرات التنمية في الدول الأعضاء ، أن هجرة العقول تؤثر سلباً على التنمية ، وأن الدول الأعضاء التي تسجل أعلى معدلات هجرة العقول ، هي الأقل تقدماً . وتخلص الخطة إلى أن هجرة الكفاءات تضر بالرأس المال البشري وتزيد من حدة الفقر.

وتقدم الخطة وصفاً لأهم الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة واستراتيجية منعها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وساقته الخطة على سبيل الإبانة حالة باكستان التي اتخذت في الآونة الأخيرة خطوات واسعة في تنفيذ السياسة العلمية تحت إشراف لجنة التعليم العالي، والتي قادت إلى نتائج ناجحة في مجال المحافظة على الكفاءات العلمية .

واقترحت خطة العمل مجموعة من الوسائل المساعدة على الحد من هجرة الكفاءات العلمية ، تشمل دعم مركز الإيسيسيكو) لتعزيز البحث العلمي بقصد بلوغ الأهداف المتمثلة في تحسين البحث العلمي وتعزيزه من أجل تقديم محفزات للعقول المهاجرة مشجعة على العودة إلى بلدانها الأصلية بهدف المساهمة في خدمة اقتصادها ، وإنشاء مركز إسلامي للتميز عالي الجودة.

أما على صعيد الدول فقد حاولت بعض الدول العربية تقديم إغراءات معينة وحوافز لعودة الكفاءات العلمية من خلال سن القوانين التي تمنح العائدين عدداً من المزايا المالية وأهم هذه القوانين إصدار العراق لقانون عودة ذوي الكفاءات العلمية إلى الوطن رقم (189) لعام 1972، ثم قرار مجلس قيادة الثورة رقم (9) الذي أعقبه القانون الشامل رقم (154) لعام 1974 لرعاية أصحاب الكفاءات ، حيث منح هذا القانون والتشريعات الأخرى المكملة له الكفاءات العربية حق التمتع بالجنسية العراقية وحرية الإقامة والعمل في العراق ، كما منح العائدين العراقيين من ذوي الكفاءات العلمية منحاً وقروضاً وأراضي بناء وإعفاءات جمركية على الأثاث والسيارات .

كما حاولت كل من الكويت وليبيا توفير مراكز بحوث علمية لجذب عدد من العلماء العرب بالخارج ، حيث أدت جهود الكويت إلى إنشاء معهد الكويت للأبحاث العلمية ، مما استقطب عدداً

محدودا من الكفاءات العلمية العربية المهاجرة . أما في ليبيا فقد تم إنشاء معهد الإنماء العربي في كل من طرابلس وبيروت استقطبا عدداً من الباحثين العرب بينهم عدد محدود من المهاجرين . كما وأدركت دولة قطر أن أفضل أداة لتطوير البحث العلمي في العالم العربي يكمن في إعادة الاعتبار للعقول العربية ، ولهذا عكفت على خلق بيئة جاذبة للعلماء العرب من خلال تأسيس رابطة لهم وسط أجواء صحية ومناخ ملائم . وتعد التجربة القطرية باحتضان العلماء العرب المغتربين نموذجاً فريداً وتعكس مدى إيمان الدولة بالعلم والمعرفة وقيمة العلماء ، ونجحت في استقطاب علماء بارزين سواء من خلال المؤتمر التأسيسي للعلماء العرب الذي عقد في إبريل عام 2006 أو من خلال المؤتمر الأول للعلماء المغتربين الذي شهدته الدوحة نهاية عام 2007 .

وتسعى دولة قطر للاستفادة من خبرات العلماء العرب خاصة في ظل النهضة العلمية والتعليمية التي تشهدها البلاد ، كما تهدف دولة قطر من خلال مبادراتها والتي تقوم عليها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع إلى مد جسور التعاون بين العلماء بالخارج والمؤسسة من أجل خدمة المجتمعات العربية وتنمية وسائل البحث العلمي .

وتهدف دولة قطر من خلال تجمع العلماء العرب المغتربين في العالم للمساهمة في منتدى الأفكار المتعلقة بمستقبل العلم في الوطن العربي والعمل على الارتقاء بالبحث العلمي وتأسيس آلية احتضان مشاريع ملموسة والتي تقابل الحاجات المتزايدة في المنطقة العربية .

وتعد مبادرة سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة حاكم دبي بإنشاء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للتنمية الإنسانية من أكبر المبادرات في المنطقة العربية والتي جاء تأسيسها لتقديم الدعم للعقول والقدرات الشابة ، والتركيز على العطاء للبحث العلمي والتعليم والثقافة ، والاستثمار في البنية الأساسية للمعرفة ، والسعي لتوفير فرص متساوية لأبناء المنطقة في التقدم والحياة الكريمة ومساعدتهم على مواكبة ركب التطور العالمي والمشاركة بصورة ايجابية في تحديد ملامح المستقبل .

وقد تم تخصيص وقف قيمته (10) مليارات دولار لتمويل مشاريع المؤسسة التي ستوالي إطلاق جملة من المشروعات والبرامج المعنية بتطوير الرصيد المعرفي للمنطقة وإيجاد أجيال جديدة من القيادات الفكرية والعلمية تتمتع بالقدرة على دفع مسيرة التطوير بأسلوب علمي ومنهجي سليم يساهم في تأكيد فرص المنطقة في ظل عالم يشهد تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة .(29)

وستقوم المؤسسة بتصميم وإدارة برامج لبناء قاعدة معرفية بمستويات عالية، وسيكون من أولوياتها إنشاء صندوق للبحث والترجمة ، وتنفيذ برامج لإعداد أجيال مؤهلة من القيادات في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني ، كما توفر المؤسسة بعثات للدراسات العليا في أعرق المعاهد والجامعات . كما تقدم بعثات للكتاب ومنحاً للأبحاث ، وتسهم في إنشاء مراكز بحثية في جامعات المنطقة ، الأمر الذي سوف ينعكس ايجابيا على الكفاءات العربية ويحد من هجرتها ، خصوصا إذا ما علمنا بأن المؤسسة ستغطي جميع المبدعين والمبتكرين والمثقفين في أرجاء المنطقة ، وتستهدف تحفيز وتشجيع الجهود المبذولة لإيجاد الحلول للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة من خلال تشجيع الإبداع والابتكار ، وبناء المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ويمكن القول إذا كانت هجرة العقول قد باتت تمثل مسألة مسلم بها بسبب الأوضاع السائدة في الدول النامية والإسلامية ، لذا فلا بد من تبني إجراءات تسهم في الحصول على بعض المكاسب، أو بعبارة أدق لتقليل الخسائر الناجمة عنها لدول الأصل . ويدخل في نطاق ذلك:

1- تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (إنشاء قواعد بيانات منظمة للكفاءات العربية بالخارج ، وتأسيس وسائل اتصال دورية جاذبة ، خاصة باستعمال تقانات المعلومات والاتصال الأحدث) .

- 2- إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات إما في شكل استشارات أو زيارات عمل محدودة وغيره . وتتيح التقانات الحديثة في المعلوماتية والاتصال أشكالاً مبتكرة من نقل خبرة الكفاءات المهاجرة في خدمة جهود التنمية في الدول النامية من خلال مواقع شبكة الإنترنت مثلا تتيح قيام شبكة رقمية بين الكفاءات العربية والإسلامية في الخارج ، والراغبين في الاستفادة من علمهم وخبراتهم في الدول العربية والإسلامية .
- 3- دعم الدول العربية لتنظيمات الكفاءات المهاجرة تكون شكلاً مؤسسياً لعلاقة ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين ووطنهم .(30)

أما الحد الأقصى في مواجهة هجرة الكفاءات فيعني العمل على الحد منها بالحفاظ على الكفاءات المقيمة، خاصة من الشباب الذين تقوى لديهم نزعة الهجرة ، أو، وهو الأصعب ، استعادة قسم من الكفاءات الموجودة في الخارج فعلاً للمساهمة في تنمية دول الأصل . وتدل الخبرة على أن تحقيق هذا الحد من الطموح يتطلب تعطيل الآليات الأساسية التي تؤدي لنشوء ظاهرة هجرة الكفاءات عبر تخليق دور فعال لهم في الدول العربية ، محقق للذات ومستوى معيشة كريم، وترسيخ نسق قيم يكافئ المساهمة في تحقيق الأهداف المجتمعية بدلاً من التراكم المادي الفردي.

وفي الختام نقول أن مشكلة هجرة الكفاءات باتت تشكل مرضاً عضالاً ، خصوصاً وأن أغلب العوائل في العديد من الدول النامية باتت توفر لابنائها فرص التأهيل العلمي العالي، وكأنها تهيوهم للهجرة إلى الدول الغربية والتي توفر كل مغريات الجذب للإقامة من تقدم اقتصادي ، وبيئة سياسية مستقرة ، ومناخ ملائم للبحث العلمي يساعد على الابتكار والإبداع. علاوة على سياسات أخرى ما برحت الدول المتقدمة صناعياً تمارسها على أصحاب الكفاءات في العالم الثالث. أن عملية صيد العقول لمصلحة دول الشمال هي عملية تتضافر فيها السياسات الحكومية مع مؤسسات الاستخدام الغربية العاملة على الصعيد الدولي والمتمثلة بالشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الشركات العاملة في مختلف الجوانب الاقتصادية .

المصادر:

- 1- الأمانة العامة لمجلس التخطيط ، دليل التعاون الفني ، مطابع الدوحة الحديثة ، 2002،ص 17-18.
- 2- نادر الفرجاني هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي ، مركز المشكاة للبحث ، القاهرة ، 2000،ص 1.
- 3- الياس زين ، هجرة الأدمغة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1972،ص 13.
- 4- الاتحاد البرلماني العربي – الأمانة العامة ، مذكرة حول جوهر الأدمغة العربية : وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج ، مقدمة ، المؤتمر العاشر للاتحاد ، الخرطوم ، فبراير ، 2002 .ص 3
- 5- إبراهيم قويدر ، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى .. هجرة العقول العربية ، 2007 ،كتاب منشور على الموقع الإلكتروني ليبييا اليوم (WWW.libya.alyoum)
- 6- هاشم نعمة ، أنماط هجرة الكفاءات العلمية ، مارس 2007 ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني دروب (www.doroob.com).
- 7- مكتب العمل الدولي، نحو منهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي ، التقرير السادس ، جنيف ، 2004 ،ص 21.
- 8- للمزيد من التفاصيل أنظر:

OECD, International Mobility of the Highly Skilled, OECD Policy Brief, Paris, 2002.

9- R. H. Adams, International Migration Remittances and the Brain Drain: A study of the 24 Labor-Exporting Countries, Working Paper No. (3069), 27 May, 2003.

10-www.wekbeed.org

11- China Academe for Social Science, International Policy and Security Report 2007, Bejan, 2007.

- 12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، تقرير السكان والتنمية : الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية – التحديات والفرص ، نيويورك، 2007، ص 28.
- 13- UNCTAD, the Reverse transfer of Technology: Its dimensions Economic Effects and Policy Implication, TD/B/C/65,1975,P.23
- 14- مشهور إبراهيم أحمد ، الاستفادة من الكفاءات المهاجرة: إفريقيا نموذجا ،سبتمبر 2007 (www.islamonline.net)
- 15- سمير فؤاد ، عدوى هجرة العقول تنتشر في دول العالم وتخلف خسائر اقتصادية فادحة، 14 أكتوبر 2007 (www.elaph.com)
- 16- منظمة العمل العربية ، تقرير عن العمالة العربية المهاجرة ، القاهرة ، 2006 .
- 17- سعد حافظ ، أثر العوامل الاقتصادية لهجرة الكفاءات ، بحث مقدم إلى مؤتمر هجرة الكفاءات العربية ، مركز بحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، 2007 .
- 18- نوزاد عبد الرحمن الهيبي، التطور التكنولوجي ومتطلبات التنمية العربية ، دار الرواد للطباعة والنشر ، بغداد ، 1988، ص 135 .
- 19- آمال موسى ، الكفاءات العربية... هجرة بالحقائب من دون عودة ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (10472) ، 31 يوليو، 2007 .
- 20- خالد طالب ، العنف وسوق العمالة العالمي يستنزف كفاءات العراق ، جريدة المدى ، 2 مايو ، 2007 (www.almadapaper)
- 21- صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير حالة سكان العالم 2006 : عبور إلى الأمل ، نيويورك ، 2006 ، ص 7-8.
- 22-Caglar, Ozden, Brain Drain in Middle East & North Africa: The Patterns under the Surface, United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, Department of Economic and Social affairs 15-17 May, 2006.P.11-12.
- 23- مصطفى العبد الله الكفري ، هجرة الكفاءات العربية والتنمية ، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن ، 20 سبتمبر 2003 (www.ahewar.org)
- 24- اسماعيل الجليلي ، محنة الأكاديميين العراقيين ، بحث مقدم إلى مؤتمر مدريد الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين ، مدريد ، 2007 .
- 25- UNESCO Institute for Statistics, a Global Perspective on Research and Development, October, 2007.
- 26- للمزيد من التفاصيل حول عوامل السحب انظر:
عطوف محمود ياسين ، نزيف الأدمغة – هجرة العقول العربية على الدول التكنولوجية ، دار الاندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، 1984، ص 73-78.
- 27- سمير فؤاد ، عدوة هجرة العقول تنتشر في دول العالم ، مصدر سابق .
- 28- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ، خطة عمل للحد من هجرة الكفاءات العلمية من دول العالم الإسلامي ، الرباط ، 2006 .
- 29- ياس خضير البياتي ، الفلسفة التعليمية والبيئة الجامعية والتمويل ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد (36) ، سبتمبر ، 2007 ، ص 74 .
- 30- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، عمان ، 2002 ، ص 68-69.